

Distr.: General
21 June 2023
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي السادس والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وهو يشمل الفترة من 14 آذار/مارس إلى 14 حزيران/يونيه 2023.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وقد كرر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع استمرار الأنشطة الاستيطانية.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدمت السلطات الإسرائيلية بخطط لبناء 920 وحدة سكنية في القدس الشرقية المحتلة ووافقت على 1 890 وحدة سكنية في المنطقة جيم، يقع 45 في المائة منها في عمق الضفة الغربية المحتلة. وفي القدس الشرقية، تشمل الخطط المقدمة 380 وحدة في راموت، و 420 وحدة في جيلو، و 120 وحدة في راموت ألون. وإضافة إلى ذلك، أعلن عن مناقصات لبناء 1 350 وحدة سكنية، بما فيها 1 260 في المنطقة جيم، منها 260، أو 20 في المائة، في عمق الضفة الغربية، وزهاء 90 وحدة أخرى في القدس الشرقية.

4 - وفي 10 نيسان/أبريل، انضم وزراء في الحكومة الإسرائيلية وأعضاء في الكنيسة إلى ما يزيد على 15 000 مستوطن ومدني إسرائيلي آخرين وساروا، تحت حراسة أمنية مشددة وفرتها قوات الدفاع الإسرائيلية، إلى بؤرة إفياتار الاستيطانية غير القانونية في شمال الضفة الغربية، وطالبوا الحكومة بإضفاء الشرعية عليها بموجب القانون الإسرائيلي.



- 5 - وفي 7 أيار/مايو، وافقت الحكومة الإسرائيلية على قرابة 9 ملايين دولار لمشروع لتطوير موقع أثري يقع بجوار قرية سبسطية الفلسطينية، شمال نابلس، في الضفة الغربية المحتلة. وتطلب من سلطة الطبيعة والحدائق في إسرائيل تقديم خطة لتطوير الموقع في غضون 60 يوماً.
- 6 - وفي 18 أيار/مايو، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً يأذن للإسرائيليين بدخول بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية التي أُخليت، والتي بنيت على أراض خاصة يملكها فلسطينيون. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب اعتماد تعديل لقانون فك الارتباط لعام 2005 في 21 آذار/مارس 2023 ألغى بنوداً في التشريع تحظر على الإسرائيليين دخول المنطقة التي كانت فيها مستوطنات حومش وغنيم وكاديم وسانور في شمال الضفة الغربية. وبعد نحو 10 أيام، انتهى المستوطنون الإسرائيليون من نقل مدرسة دينية إلى أرض قريبة مملوكة للدولة كجزء من الجهود الرامية إلى إضفاء الشرعية على البؤرة الاستيطانية بموجب القانون الإسرائيلي.
- 7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات الهدم والمصادرة لمبانٍ يملكها فلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية 117 منشأة أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول عليها. وأسفر هدم تلك المباني عن تشريد 164 شخصاً، من بينهم 82 طفلاً، وتضرر منه ما يزيد على 1 000 شخص آخرين.
- 8 - وقد هُدم أو صودر ما مجموعه 5 في المائة من المباني دون إشعار أو بعد إشعار قصير جداً استناداً إلى الأمر العسكري 1797، الذي يأذن بتنفيذ عملية عاجلة لهدم "المباني الجديدة" غير المأذون بها في المنطقة جيم ويمنح مالكي المباني مهلة 96 ساعة لإثبات حيازتهم رخص بناء سليمة. وقد هدم 22 مبنى على أيدي أصحابها بعد أن تلقوا أوامر هدم لتجنب رسوم الهدم الإسرائيلية الباهظة. وكان 14 مبنى من المباني التي هدمت أو صودرت منشآت قد مولتها جهات مانحة دولية.
- 9 - وفي 7 أيار/مايو، هدمت السلطات الإسرائيلية مدرسة جبة الذيب الابتدائية للأطفال الفلسطينيين التي مولتها جهات مانحة في قرية بيت تعمر، الواقعة شرق بيت لحم، في المنطقة جيم بالضفة الغربية المحتلة، مما ألحق الضرر بما لا يقل عن 40 طفلاً. وخلال عملية الهدم، لحقت أضرار بالبنية التحتية للمياه، مما ترك أكثر من 80 أسرة بدون مياه جارية لعدة أيام. وجاء الهدم في أعقاب قرار أصدرته محكمة إسرائيلية، صدر استجابة لالتماس قدمته منظمة استيطانية، حيث أمرت بالهدم بسبب مخاطر أمنية. وفي الوقت الراهن، تواجه 57 مدرسة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، تقدم خدماتها إلى 6 500 طفل، خطر الهدم بسبب الافتقار إلى رخص البناء.
- 10 - وفي 7 أيار/مايو أيضاً، رفضت محكمة العدل العليا في إسرائيل الالتماساً يطلب إجبار السلطات الإسرائيلية على تنفيذ أوامر الهدم في قرية خان الأحمر الفلسطينية. واتفق القضاة مع موقف الحكومة الإسرائيلية بأنه لا ينبغي للمحكمة العليا أن تتدخل في وضع جدول زمني للهدم، وأن الهدم لا يمكن تنفيذه في البيئة الراهنة، مستشهدين بأمن إسرائيل وعلاقتها الخارجية.
- 11 - وفي 22 أيار/مايو، بدأ نحو 200 من سكان مجتمع عين سامية الرعوي الفلسطيني، بالقرب من رام الله، بتفكيك منازلهم ومغادرة أراضيهم، متعللين بعنف المستوطنين، والقيود الشديدة المفروضة على بناء المنازل والهياكل الأساسية، وعمليات الهدم المتكررة، وتقليص أراضي الرعي بسبب النشاط الاستيطاني.

ويتماشى رحيلهم مع عمليات مغادرة مماثلة من قرى وادي السيق ورأس التين المجاورتين، وكذلك لفجيم، بالقرب من نابلس.

12 - وفي 15 آذار/مارس، رفضت المحكمة العليا في إسرائيل طلبا تقدمت به أسرة فلسطينية لطعن في قرار إخلاء أمرت به المحكمة من منزلها بالحي الإسلامي في البلدة القديمة بالقدس، الذي ظلت تعيش فيه منذ عام 1954 وكانت تُعتبر من المستأجرين المشمولين بالحماية. وأنهى القرار معركة قانونية لإخلاء الأسرة بدأتها منظمة استيطانية إسرائيلية عام 2010.

13 - وفي 3 نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة العليا في إسرائيل حكما ضد إخلاء أسرة فلسطينية من منزلها في حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة، منهيّة بذلك معركة قانونية استمرت 30 عاما. وقضت المحكمة العليا بأن الالتماس الذي يحتج بأن المنزل يعد من أملاك الغائبين لا أساس له.

14 - وإجمالاً، يقدر أن 970 فلسطينياً، بمن فيهم 424 طفلاً، في القدس الشرقية المحتلة هم أفراد أسر تواجه قضايا إخلاء في المحاكم الإسرائيلية. ورفعت معظم هذه الدعاوى منظمات للمستوطنين الإسرائيليين، وهي تستند إلى تطبيق قوانين إسرائيلية تسمح باستعادة الممتلكات التي كان يملكها يهود في القدس الشرقية المحتلة قبل عام 1948. غير أنه لا يوجد أي قانون مماثل يسمح للفلسطينيين باستعادة ممتلكاتهم في إسرائيل.

ثالثاً - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

15 - دعا مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستنزاف والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

16 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مستويات عالية من العنف في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وعنف المستوطنين، والهجمات والهجمات المزعومة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين، وعمليات قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك استخدام القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين.

17 - وإجمالاً، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 72 فلسطينياً، من بينهم 5 نساء و 9 أطفال، خلال المظاهرات والاشتباكات، والعمليات الأمنية والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين، والغارات الجوية والقصف، وغير ذلك من الحوادث. ولم يجر التحقق بعد من حالة وفاة إضافية. وقتل ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفلان، بصواريخ أطلقتها جماعات فلسطينية مسلحة وسقطت في قطاع غزة دون الوصول إلى أهدافها، في حين قتل فلسطيني واحد بصاروخ سقط في إسرائيل. وفي الضفة الغربية المحتلة، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية 2 529 فلسطينياً، من بينهم 36 امرأة و 310 أطفال. ومن ذلك العدد، تعرض 2 051 لإصابات بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع، بينما أصيب 203 أشخاص بالذخيرة الحية. وفي غزة، أفادت وزارة الصحة بإصابة 192 فلسطينياً خلال التصعيد، من بينهم ما لا يقل عن 47 امرأة و 63 طفلاً. وإضافة إلى ذلك، قتل فلسطيني واحد وأصيب 113 آخرون، من بينهم 14 امرأة و 10 أطفال، في هجمات شنها مستوطنون إسرائيليون أو مدنيون آخرون.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ستة مدنيين إسرائيليين، من بينهم أربع نساء وطفل واحد. وقتلت إحدى النساء الإسرائيليات بصاروخ أطلق من غزة. وأصيب 91 إسرائيلياً آخر، من بينهم ما لا يقل عن 5 نساء و 9 أطفال و 25 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، فضلاً عن 3 مواطنين أجانب، بجروح على أيدي فلسطينيين في هجمات واشتباكات، وحوادث رشق بالحجارة والزجاجات الحارقة، والصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقت عشوائياً من غزة وفي حوادث أخرى.

19 - ونفذت القوات الإسرائيلية 726 عملية تفتيش واعتقال أسفرت عن اعتقال ما لا يقل عن 866 فلسطينياً، من بينهم 71 طفلاً. وفي نهاية آذار/مارس، كانت إسرائيل تحبس 1 002 من الفلسطينيين رهن الاحتجاز الإداري. وحتى 31 أيار/مايو، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز جنائمين 127 فلسطينياً قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، من بينهم امرأة واحدة و 10 أطفال.

20 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدفقاً للزوار إلى الأماكن المقدسة في القدس، حيث تزامن شهر رمضان المبارك مع عيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي. وزار ملايين المسلمين حرم المسجد الأقصى، وهو أكبر عدد من المصلين منذ سنوات. وازدادت التوترات عندما دعا متطرفون إسرائيليون اليهود إلى تقديم قربان حيوانية في الأماكن المقدسة للاحتفال بعيد الفصح، في حين دعت حماس وفصائل فلسطينية أخرى الفلسطينيين إلى الذهاب إلى حرم المسجد الأقصى لمقاومة تلك الأعمال. وكما هو الحال في السنوات السابقة، منعت الشرطة الإسرائيلية محاولات تقديم القربان في باحات المسجد، واعتقلت إسرائيليين اثنين على الأقل بتهمة الإخلال بالنظام العام.

21 - وفي يومي 4 و 5 نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات عندما دخلت قوات الأمن الإسرائيلية المصلى القبلي في المسجد الأقصى لإبعاد الفلسطينيين، الذين تحصنوا داخل المصلى بعد صلاة العشاء، قسراً. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية قنابل الصوت وضربت الناس، بمن فيهم نساء، بالهراوات والبنادق وأطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، بينما أطلق بعض الفلسطينيين الألعاب النارية داخل المسجد ورشقوا قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة. وفي أعقاب هذه الأحداث، أطلقت جماعات في غزة ولبنان عشرات الصواريخ باتجاه إسرائيل في الفترة من 4 إلى 6 نيسان/أبريل. وفي حين اعترضت منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية بعض تلك الصواريخ، سقط 46 منها في إسرائيل، مما أدى إلى إصابة إسرائيلي واحد وإحراق أضرار بالممتلكات.

22 - وفي الضفة الغربية المحتلة، قُتلت أم إسرائيلية وابنتها، إحداهما تبلغ من العمر 15 عاماً، على أيدي فلسطينيين في هجوم بالرصاص وقع في 7 نيسان/أبريل في غور الأردن. وفي أعقاب ذلك الهجوم، نفذت إسرائيل عملية أمنية في البلدة القديمة في نابلس في 4 أيار/مايو أطلقت فيها قوات الأمن الإسرائيلية عدة مقنوفات متعجرة من على الكتف على أحد المباني، مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين قالت إسرائيل وحماس إنهم مرتكبو الهجوم. وقتل ثلاثة فلسطينيين آخرين وأصيب 156 آخرون في اشتباكات مسلحة لاحقة.

23 - وفي 7 نيسان/أبريل، قتل مواطن إيطالي وجرح سبعة أجانب آخرون في تل أبيب، فيما وصفته السلطات الإسرائيلية بأنه هجوم دهس نفذه رجل عربي إسرائيلي، قُتل برصاص الشرطة الإسرائيلية. واعترضت عائلة المتهم بارتكاب الجريمة على مزاعم الدهس.

24 - وفي 16 آذار/مارس، نفذت وحدة سرية تابعة لقوات الأمن الإسرائيلية عملية في جنين، أسفرت عن مقتل فلسطينيين اثنين ادعت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة حماس أنهما عضوان فيهما. وقد

تم تداول لقطات بالفيديو للحادث تظهر فيه قوات الأمن الإسرائيلية على ما يبدو وهي تطلق النار على أحد الرجلين في رأسه من مسافة قريبة بينما كان ملقى على الأرض. وأُعتبت ذلك اشتباكات وعمليات تبادل لإطلاق النار قتل فيها فلسطينيان آخران، من بينهما أحد المارة يبلغ من العمر 14 عاما.

25 - وفي عمليات تفتيش واعتقال في مخيم عقبة جبر للاجئين في أريحا جرت في يومي 22 نيسان/أبريل و 1 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطينيين اثنين وأردتهما قتيلا، أحدهما يبلغ من العمر 17 عاما، وقال شهود عيان إنه كان من المارة.

26 - وفي 29 نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاما وأردته قتيلا عند مدخل قرية تقوع، جنوب شرق بيت لحم، وكان من بين فلسطينيين رشقوا قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة.

27 - وفي 6 أيار/مايو، أدت عملية أمنية إسرائيلية في مخيم نور شمس للاجئين بالقرب من طولكرم إلى تبادل لإطلاق النار قتلت فيه قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين اثنين. وادعت قوات الأمن الإسرائيلية أن الشخصين كانا ضالعين في هجوم بإطلاق النار على مدنيين إسرائيليين. وفي عمليات تبادل لإطلاق النار وقعت خلال عملية منفصلة نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في 11 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن النار على أحد المارة يبلغ من العمر 66 عاما، وتوفي لاحقا متأثرا بجراحه.

28 - وفي 10 أيار/مايو، تبادل فلسطينيون وقوات الأمن الإسرائيلية إطلاق النار في قباطية، بالقرب من جنين، خلال عملية اعتقال كانت تنفذها قوات الأمن. وأطلقت قوات الأمن النار على فلسطينيين اثنين، كان أحدهما من المارة، وأردتهما قتيلا؛ وتوفي فلسطيني آخر في وقت لاحق متأثرا بجراحه.

29 - وفي 13 أيار/مايو، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين اثنين عندما نفذت تلك القوات عملية سرية في مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس مما أسفر عن عمليات تبادل لإطلاق النار. ولا تزال ظروف الوفاة محل خلاف، حيث قالت قوات الأمن الإسرائيلية إن الرجلين كانا مسلحين، في حين أفاد شهود عيان بأنهما كانا من المارة العزل.

30 - وفي 15 أيار/مايو 2023، اندلعت اشتباكات عندما نفذت قوات الأمن الإسرائيلية عملية في مخيم عسكر للاجئين في مدينة نابلس أطلقت خلالها قوات الأمن النار على فلسطيني يبلغ من العمر 22 عاما وأردته قتيلا.

31 - وفي 22 أيار/مايو، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين خلال عملية نفذتها وما تلاها من عمليات تبادل لإطلاق النار في مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس. ووفقا لقوات الأمن، كان اثنان من القتلى مسلحين. ويُفيد شهود عيان ولقطات بالفيديو على الإنترنت أن القوات الإسرائيلية أطلقت النار على أحد الفلسطينيين الثلاثة في ظهره أثناء محاولته الفرار من المنطقة.

32 - وفي 29 أيار/مايو، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا في مخيم جنين للاجئين في أثناء تنفيذ عملية إسرائيلية وما تلاها من تبادل لإطلاق النار.

33 - وفي 1 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وابنه البالغ من العمر عامين عند مدخل قرية النبي صالح في الضفة الغربية وأصابتهما بجروح؛ وتوفي الفتى في وقت لاحق متأثرا بجراحه. وفي أعقاب استعراض عملياتي للحادث، قال الجيش الإسرائيلي إن الشخصين قد

- أصيبا عن غير عمد في أثناء رد قوات الأمن على إطلاق فلسطينيين النار من القرية في اتجاه مستوطنة نفيه تزوف.
- 34 - وفي 13 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني من ذوي الإعاقة وأردته قتيلا خلال عملية تفتيش واعتقال وما تلاها من تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين مسلحين في مخيم بلاطة للاجئين.
- 35 - وفي 14 حزيران/يونيه، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية كإجراء عقابي منزلا في نابلس تعود ملكيته لعائلة فلسطيني كان متهما بقتل جندي إسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتبادلت القوات الإسرائيلية ومسلحون فلسطينيون إطلاق النار خلال العملية. وقُتل فلسطيني واحد.
- 36 - وفي 1 نيسان/أبريل، أفادت تقارير بأن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 23 عاما وأردته قتيلا بعد هجوم دهس بسيارة في بيت أمر، شمال الخليل، أصيب فيه ثلاثة جنود إسرائيليين بجروح.
- 37 - وفي 24 نيسان/أبريل، صدمت سيارة يقودها فلسطيني يبلغ من العمر 39 عاما من القدس الشرقية مجموعة من الإسرائيليين بالقرب من سوق محانيه يهودا في القدس الغربية. وقالت الشرطة في بيان إن مواطنا شهد الحادث قد أطلق النار على السائق الفلسطيني وأرداه قتيلا.
- 38 - وفي 27 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على ضابط أمن فلسطيني يبلغ من العمر 39 عاما فأردته قتيلا بعد أن حاول طعن أفراد من قوات الأمن بالقرب من مستوطنة أرييل، شمال غرب سلفيت. ووفقا لقوات الأمن الإسرائيلية، فقد حاول السائق دهس قوات الأمن قبل الشروع في الطعن.
- 39 - وفي 4 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 26 عاما وأردتها قتيلا في قرية حوارة، جنوب نابلس، بعد أن حاولت طعن أفراد من قوات الأمن في المنطقة.
- 40 - وفي 13 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 33 عاما وأردته قتيلا بعد أن حاول طعن أفراد من قوات الأمن أثناء تأدية عملهم في نقطة تفتيش أم الريحان، غرب جنين.
- 41 - وفي 26 أيار/مايو، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على رجل فلسطيني دخل مستوطنة تيني (معاليه عوماريم) الإسرائيلية، جنوب الخليل، وأرداه قتيلا. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية إن الرجل حاول تنفيذ عملية طعن قبل إطلاق النار عليه.
- 42 - وفي 30 أيار/مايو، قتل فلسطينيون رجلا إسرائيليا في هجوم بإطلاق النار من سيارة مارة بالقرب من مستوطنة حرمش في شمال الضفة الغربية. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح مسؤوليتها عن الهجوم. وفي أعقاب الحادث، هاجم مستوطنون إسرائيليون الفلسطينيون وممتلكاتهم في القرى المحيطة وعند تقاطعات الطرق.
- 43 - وفي 9 حزيران/يونيه، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية عند نقطة تفتيش في مدخل رنتيس، بالقرب من رام الله، رجلا فلسطينيا حاول، وفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي، سرقة سلاح جندي، عندما كانت القوات الإسرائيلية تفتش السيارة التي كان يقودها، لأنها اشتبهت في أن السيارة مسروقة.

44 - وفي قطاع غزة، تصاعدت حدة التوترات بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في 2 أيار/مايو عندما توفي خضر عدنان، أحد كبار قادة الجهاد الإسلامي في فلسطين، في أثناء الاحتجاز الإسرائيلي عقب إضراب عن الطعام دام 86 يوماً، وفي اليوم التالي لرفض محكمة إسرائيلية الإفراج عنه بكفالة. وردا على ذلك، في 3 أيار/مايو، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وفصائل مسلحة أخرى في غزة ما يزيد على 100 صاروخ باتجاه إسرائيل، مما تسبب في بعض الأضرار. ورد سلاح الجو الإسرائيلي، من جانبه، بشن غارات جوية ضد أهداف في غزة قال إنها تابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، مما أسفر عن مقتل فلسطيني واحد ووقوع أضرار. وانتهت الأعمال العدائية في 3 أيار/مايو بعد جهود مكثفة بذلتها مصر وجهات أخرى، بما في ذلك قطر والأمم المتحدة.

45 - وفي الساعات الأولى من يوم 9 أيار/مايو، قام سلاح الجو الإسرائيلي بشن سلسلة من الغارات الجوية على غزة أسفرت عن مقتل ثلاثة من كبار أعضاء الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين داخل منازلهم. وقال مسؤولون إسرائيليون إن "القادة الثلاثة مسؤولون عن إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل في الشهر الماضي والتخطيط لمزيد من الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل". كما قتلت الغارات، التي استهدفت مباني سكنية، 10 مدنيين من أفراد أسر القادة الثلاثة وجيرانهم، بمن فيهم نساء وأطفال. وعلى مدى خمسة أيام، شنت إسرائيل 323 غارة جوية على ما قالت إنها أهداف عسكرية في غزة تابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وأطلقت جماعات فلسطينية مسلحة، وخصوصاً سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ما يزيد على 1 200 صاروخ وما يزيد على 250 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل، سقط نحو 300 منها داخل غزة واعترضت منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية ما يزيد على 400 منها. وتم التوصل إلى وقف للأعمال العدائية مساء يوم 13 أيار/مايو بدعم من مصر وشركاء إقليميين ودوليين، بما في ذلك قطر.

46 - وقتل نحو 33 فلسطينياً في غزة، من بينهم 12 مدنياً على الأقل، كان منهم 4 نساء و 6 أطفال، خلال الأعمال القتالية. ولم يجر التحقق بعد من حالة وفاة واحدة. ومن بين الضحايا الفلسطينيين البالغ عددهم 33 ضحية، قُتل 30 على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، في حين قتل الثلاثة الآخرون بصواريخ أطلقتها جماعات فلسطينية مسلحة من غزة وسقطت في القطاع دون الوصول إلى أهدافها. وإضافة إلى ذلك، قتل عامل فلسطيني في إسرائيل بصاروخ أطلق من غزة، وقتلت امرأة مدنية إسرائيلية بنيران صاروخية.

رابعاً - التحريض والاستفزات والخطابات المؤجّجة للمشاعر

47 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعوا عن أعمال الاستفزات والتحريض والخطابات الملهية للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام.

48 - وأثنى بعض مسؤولي حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين على أولئك الذين ارتكبوا هجمات ضد الإسرائيليين ومجدوهم ودعوا إلى شن هجمات إضافية. وقال مسؤول في حماس إن اليهود ينشرون الفساد والظلم والشر في المسجد الأقصى ولن يُهزموا إلا بالسلاح وبيث الرعب. وسأوى زعيم سياسي فلسطيني رفيع المستوى بين خطاب إسرائيل والدعاية النازية. وأشار عضو في المجلس الوطني الفلسطيني

إلى "صراع عالمي" مع "مجتمع يخطط للسيطرة على العالم". واحتج عضو من منظمة التحرير الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني بأن الحل الوحيد هو شن مقاومة مسلحة ضد إسرائيل حتى يتم تحرير كل فلسطين، "من النهر إلى البحر".

49 - وقام وزير في الحكومة الإسرائيلية بزيارة استقرازية إلى الأماكن المقدسة في القدس، استخدم خلالها خطابا سياسيا تحريزيا. ونشرت وزيرة إسرائيلية مقطع فيديو قالت فيه: "إن أدمغة الإرهابيين الفلسطينيين تُغسل منذ الميلاد لقتل اليهود". وقارن وزير آخر في الحكومة الإسرائيلية مقاتلي حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بـ "الذباب الذي يجب قتله". وفي 18 أيار/مايو، انضم عدة وزراء إسرائيليون وأعضاء في الكنيسة إلى إسرائيليون يمينيين بالمشاركة في "مسيرة العلم" السنوية في يوم القدس العالمي. وسار المشاركون في البلدة القديمة بالقدس، مرددين شعارات عنصرية وتحريضية، بما في ذلك "الموت للعرب" و "ليت قريتك تحترق".

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

50 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية المتخذة، استمرت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

51 - ففي غزة، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية الحيوية في خضم تراجع الدعم المقدم من الجهات المانحة، مما أدى إلى تخفيض عدد المستفيدين. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى أكثر من 135 مليون دولار على الفور. ومعظم هذا المبلغ مدرج في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، الممولة حاليا بنسبة 19 في المائة. وقد أثر التصعيد الأخير بشكل رئيسي على احتياجات الرعاية الصحية والمأوى. ونتيجة لذلك، يلزم إعادة تأهيل 49 من المدارس ورياض الأطفال، فضلا عن مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. واستمرت عملية إعادة بناء المنازل التي تضررت كليا أو جزئيا خلال تصعيد أيار/مايو 2021. فقد أعيد بناء ما مجموعه 1 022 من أصل 1 688 وحدة سكنية مدمرة، في حين تواجه إعادة بناء 684 وحدة أخرى نقصا في التمويل مقداره 33 مليون دولار. وهناك حاجة إلى 9,4 ملايين دولار إضافية لإصلاح 11 038 من الوحدات المتضررة جزئيا.

52 - وواصلت الأمم المتحدة بذل جهودها الدبلوماسية لزيادة تخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع بين غزة وإسرائيل، متوخية دعم الاقتصاد المحلي وإيجاد فرص العمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حذفت إسرائيل 44 صنفا من قائمة المواد التي كانت تتطلب في السابق تنسيقا خاصا لدخولها إلى غزة. وعلى الرغم من هذا التطور، ظلت القيود المفروضة على إمكانية الوصول تؤثر على تنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية في غزة. وفي الوقت الراهن، رُفضت طلبات التصاريح المقدمة من 229 من موظفي الأمم المتحدة والشركاء المنفذين أو لم يتلقوا بعد ردا عليها. واستمرت أيضا القيود المفروضة على إمكانية الوصول في التأثير على المرضى في غزة ممن يحتاجون إلى الرعاية الطبية، بمن فيهم 167 شخصا لم يتمكنوا من الخروج من غزة للحصول على الرعاية الطبية الأساسية خلال التصعيد الأخير في الفترة بين 9 و 13 أيار/مايو. ورغم كون ما يناهز 50 صنفا قد حُذفت في كانون الثاني/يناير من قائمة المواد التي تتطلب التنسيق الخاص، استمرت عقبات وتأخيرات كبيرة تعوق استيراد المعدات الطبية الأساسية إلى القطاع. وإجمالا، نُفذت مخزونات 43 في المائة من الأدوية الأساسية.

53 - ولا تزال الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حالة خطيرة. وفي 2 حزيران/يونيه، عقد رئيس الجمعية العامة مؤتمرا لإعلان التبرعات دعما للأونروا. وقد أعلن في المؤتمر عن بعض التمويل الإضافي، إلا أن المبالغ لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات المالية للوكالة لعام 2023. وما زالت الأونروا بحاجة إلى حوالي 200 مليون دولار لمواصلة تقديم خدماتها الحيوية، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة، في الفترة من أيلول/سبتمبر حتى تمم عام 2023، وأيضا لدفع رواتب أكثر من 28 000 موظف وإنهاء دورة المديونية. وهناك حاجة أيضا إلى 75 مليون دولار إضافية، منها 35 مليون دولار يلزم استلامها بحلول شهر آب/أغسطس حتى يتسنى الاستمرار في تقديم المساعدة الغذائية لما يقرب من 1,2 مليون لاجئ فلسطيني في غزة. وفي الوقت ذاته، يواجه برنامج الأغذية العالمي انخفاضا كبيرا في الدعم المالي الثنائي وعجزا قدره 50 مليون دولار، مما يعرض للخطر قدرته على مواصلة تقديم المساعدات الغذائية والنقدية الحيوية لعدد يناهز 435 000 من الأشخاص الأكثر ضعفا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وفي 1 أيار/مايو، خفض برنامج الأغذية العالمي قيمة المساعدة التي يقدمها من 12,40 دولارا في الشهر إلى 10,30 دولارا في الشهر لكل مستفيد. وفي 1 حزيران/يونيه، بدأت الوكالة بتعليق تقديمها المساعدات الغذائية والنقدية لما عدده 200 000 من الفلسطينيين الضعفاء بسبب محدودية التمويل، وحذرت من أن جميع المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة ستعلق اعتبارا من 1 آب/أغسطس ما لم تتلق الوكالة دعما إضافيا.

54 - ويتفاقم خطر توقف المساعدة الحيوية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الأسر المعيشية الضعيفة من جراء الأزمة المالية الحادة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وقد تسببت تلك الأزمة، لا سيما منذ عام 2021، في تأخيرات كبيرة في الصرف وتخفيضات في مبلغ مدفوعات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا في إطار البرنامج الوطني للتحويلات النقدية التابع للسلطة الفلسطينية. ومن المتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في المبلغ المدفوع في عام 2023.

55 - وفي 3 و 4 أيار/مايو، عقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني اجتماعا في بروكسل. وفيه ناقش الطرفان والجهات المانحة التدابير الرامية إلى دعم بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيز السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني في خضم استمرار الأزمة المالية الفلسطينية. وعرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة في تقاريرهم ومداخلاتهم صورة مقلقة لا تتعلق فقط بما تواجهه السلطة الفلسطينية من أزمة مالية لا تحتمل التأخير، بل تتعلق أيضا بالخطر المحدق المتمثل في عدم تمكن قدراتها المؤسسية من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية في سياق دوافع النزاع، السلبية المستمرة، وفي ظل تقلص مساعدة الجهات المانحة ودعم الميزانية. وفي الموجز الذي أعده الرئيس بشأن الاجتماع، دُعي الجانبان معا إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة بينهما والالتزام بوقف التصعيد والامتناع عن اتخاذ الخطوات التي تقوض المؤسسات الفلسطينية وإمكانية حل الدولتين، في حين دُعي المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال دعم الأونروا.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للدفع قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

56 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

57 - وأهاب مجلس الأمن أيضا، في قراره 2334 (2016)، بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحث في ذلك الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. وأكد المجلس أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

58 - وفي 19 آذار/مارس، اجتمع مسؤولون رفيعو المستوى مصريون وأردنيون وإسرائيليون وفلسطينيون ومن الولايات المتحدة الأمريكية في شرم الشيخ، بمصر، وذلك لمتابعة التفاهات الذي تم التوصل إليها في العقبة، بالأردن، في 23 شباط/فبراير. وفي أعقاب الاجتماع، أصدر المشاركون بيانا مشتركا أشاروا فيه إلى عدة أمور منها أنهم عقدوا مناقشات بشأن سبل "التخفيف من تصعيد التوترات الميدانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتمهيد الطريق نحو تسوية سلمية بينهم". وتأكيدا من جديد للالتزامات المتعهد بها في العقبة "بالعمل بشكل فوري على إنهاء التدابير الأحادية لفترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر". أكد الطرفان أيضا التزامهما بعدة أمور منها "[احترام] كافة الاتفاقات السابقة بينهما، وبخاصة الحق القانوني الذي تتمتع به السلطة الفلسطينية بالاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في المنطقة ألف من الضفة الغربية". واتفقا أيضا على إنشاء آليات "لحد من العنف والتحريض والتصريحات التحريضية ومكافحتها"، وكذلك على تحسين الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني و "الحالة المالية للسلطة الفلسطينية".

59 - وفي 11 أيار/مايو، اجتمع في برلين وزراء خارجية مجموعة ميونيخ، التي تضم كلا من الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر. وفي إعلان مشترك صدر عقب الاجتماع، ذكروا أنهم "تشاؤروا بشأن التدابير التي يجب اتخاذها سعيا إلى إحلال سلام عادل ودائم" واتفقا على مواصلة العمل مع جميع الأطراف بغية إيجاد "أفق واقعي لاستئناف عملية سلام تتسم بالمصداقية". ودعوا أيضا الطرفين إلى "تنفيذ الالتزامات التي قطعها في العقبة في 26 شباط/فبراير 2023 بكل حذافيرها وجدداها في شرم الشيخ في 19 آذار/مارس 2023".

60 - وفي 19 أيار/مايو، اعتمدت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، في مؤتمر قمتهما الثاني والثلاثين المعقود في جدة، بالمملكة العربية السعودية، إعلان جدة الذي أكدت فيه "مركزية القضية الفلسطينية... باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لاستقرار في المنطقة". وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على "أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وإيجاد أفق حقيقي لتحقيق

السلام على أساس حل الدولتين وفقا ل... مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي، ودعوا "المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء الاحتلال".

سابعاً - ملاحظات

61 - ما زلت أشعر بقلق عميق من التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يعوق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم، ويعيد تشكيل جغرافية الضفة الغربية المحتلة ويعرض للخطر إمكانية إقامة دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل وتتوافر لها مقومات البقاء. ولا تقتصر هذه الجهود على ما أحرز من تقدم من خلال عمليات التخطيط الرسمية التي ينفذها المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية. وهي تُستكمل بجهود الحكومة الإسرائيلية ابتغاء النهوض بمشروع التوسع الاستيطاني الواسع النطاق. وإن الوجود الاستيطاني المتنامي، بما في ذلك البؤر الاستيطانية المنتشرة على نطاق واسع، وغير القانونية بموجب القانون الإسرائيلي أيضاً، في عمق الضفة الغربية المحتلة، تزيد من نقاط الاحتكاك بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، مما يسهم في زيادة العنف المتصل بالمستوطنين. وتشمل المستوطنات وحدودها البلدية عشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي التي لا يستطيع الفلسطينيون الوصول إليها إلا قليلاً أو لا يستطيعون الوصول إليها على الإطلاق، مما يقسم المراكز السكانية الفلسطينية ويفصل بينها ويعوق التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

62 - وأشعر أيضاً بقلق عميق من التطورات الأخيرة في منطقة مستوطنة حومش التي تم إخلؤها، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية للسماح للإسرائيليين بدخول المنطقة وإقامة مبان فيها، مما قد يمهد الطريق لإضفاء الشرعية على البؤرة الاستيطانية هناك بموجب القانون الإسرائيلي.

63 - وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة. فهي تعوق القدرة على تحقيق حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين من خلال زيادتها ترسيخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتقويضها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتعديها على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، وإعاقتها حرية تنقل السكان الفلسطينيين. وأحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور، تمثيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

64 - وما زلت أشعر بقلق عميق من استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، بما في ذلك هدم مدرسة ابتدائية مولتها الجهات المانحة في قرية جبة الذيب. فعمليات الهدم والإخلاء القسري، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دولياً، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، تنطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتثير القلق بشأن خطر النقل القسري. وأكرر دعوة حكومة إسرائيل إلى الكف فوراً عن هدم الممتلكات الفلسطينية وإلى منع التشريد المحتمل للفلسطينيين وإخلاتهم قسرياً، تمثيا مع التزاماتها الدولية، وإلى اعتماد خطط تمكن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك الاحتياجات من المدارس.

65 - وما زال يساورني شديد القلق من زيادة تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع، وأشعر بانزعاج بالغ لأن المدنيين على كلا الجانبين ما زالوا يتحملون وطأة الأعمال العدائية. وأدين جميع أعمال العنف ضد

المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، التي يجب أن تتوقف. ولا يوجد مبرر لأعمال الإرهاب، التي يجب أن يدينها الجميع إدانة واضحة. ويجب تقديم جميع الجناة إلى العدالة. ويهدد العنف المتصاعد بإغراق الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل أعمق في أزمة مميتة، ويزيد في الوقت نفسه تلاشي الأمل في التوصل إلى حل سياسي. وما زلت أشعر بالقلق من الاستخدام المتزايد للأسلحة الصغيرة من جانب الفلسطينيين والجماعات الفلسطينية المسلحة ضد قوات الأمن الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين، الذي أسفر عن سقوط قتلى وجرحى. ويجب على الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية من جميع الأطراف أن يضغطوا بدور حاسم في عكس المسار السلبي الحالي.

66 - ويجب على إسرائيل أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المتناسب للقوة واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب استهداف المدنيين حين تنفيذ العمليات العسكرية. وأكرر التأكيد على أنه يتعين على قوات الأمن أن تتحلّى بأقصى درجات ضبط النفس، وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يستحيل تفاديها تماما من أجل حماية الأرواح، وأن تجري تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة.

67 - وأدين قتل المدنيين الفلسطينيين، ومن بينهم نساء وأطفال، بفعل الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة. وأدين أيضا قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، بمن فيهم امرأة إسرائيلية، بالصواريخ التي أطلقها الجماعات المسلحة الفلسطينية عشوائيا من غزة باتجاه إسرائيل، بما في ذلك من المناطق السكنية المكتظة بالسكان نحو المراكز السكنية الإسرائيلية، انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

68 - وإن القتل المأساوي للطفل محمد التيمي البالغ من العمر عامين على يد قوات الأمن الإسرائيلية ورينا دي البالغة من العمر 15 عاما على يد مسلحين فلسطينيين يندكران مرة أخرى بالخسائر الفادحة في الأرواح التي يلحقها هذا النزاع بالأطفال. ومن غير المقبول استمرار وقوع الأطفال ضحايا للعنف واعتقالهم بأعداد كبيرة واحتجازهم لفترات مطوّلة، بما في ذلك احتجازهم العسكري. وأكرر دعوتي إسرائيل إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر مدة زمنية مناسبة، وإلى منع جميع أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وإلى إنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال، الذين يحق لهم الحصول على حماية خاصة. وأكرر التأكيد على أن الأطفال يجب ألا يكونوا أبدا هدفا للعنف أو أن يُعرضوا للأذى.

69 - وأشعر بالانزعاج بشكل خاص من ارتفاع مستوى العنف المتصل بالمستوطنين، بما في ذلك التقارير التي تفيد بأن مستوطنين مسلحين يشنون هجمات داخل المجتمعات الفلسطينية، وأحيانا على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية أو بدعم منها. والتقارير التي تفيد بوقوف قوات الأمن الإسرائيلية موقف المتفرج وعدم منعها شن المستوطنين هجماتهم على الفلسطينيين أو عدم تدخلها عندما يبدأ العنف تقارير تثير قلقا بالغا. ونادرا ما يحاسب المستوطنون على هذه الهجمات، مما يزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بأن تحمي الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة وبأن تضمن إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشفافة في جميع أعمال العنف.

70 - وأشعر أيضا بانزعاج بالغ من الحالات المتعددة التي استخدم فيها مسؤولون من كلا الطرفين خطابا خطيرا ومنطويا على الكراهية، وانخرطوا في أعمال استنزافية وتحريضية. وهذا السلوك، الذي

لا يُحتمل أن يؤدي إلى زيادة التوترات فحسب، بل يمكنه أيضا أن يسبب المزيد من العنف، سلوكٌ يجب أن يرفضه الجميع رفضا قاطعا.

71 - وأكرر مرة أخرى دعوتي الطرفين إلى أن يحترما الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس ويحافظا عليه، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

72 - وما زال مصير مدنيّين إسرائيليّين وجثماننا جنديّين من جيش الدفاع الإسرائيلي تحتجزهما حركة حماس في غزة من الشواغل الإنسانية المهمة. وأدعو حركة حماس إلى تقديم معلومات عن الحالة المتعلقة بذلك على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني، وإلى أن تعيد المدنيين والجثمانين إلى الأسر.

73 - وما زال يساورني القلق من استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جنّامين الفلسطينيين القتل. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجنّامين المحتجزّة إلى أسر القتل وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

74 - وفي غزة، يُحترم حاليا الالتزام الأخير بوقف إطلاق النار، ولكن الحالة تبقى هشة. ويجب أيضا أن يقترن التخفيف من حدة النزاع بخطوات تتخذها جميع الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، لإيجاد مخرج من دائرة العنف وسبيل يفضي إلى أفق سياسي. وعلى الرغم من بعض التخفيف للقيود المفروضة على إمكانية الوصول في غزة، لا يزال القطاع الخاص، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وشركائها، يواجهون تحديات كبيرة في سعيهم إلى إدخال المواد والسلع والمعدات الأساسية إلى غزة، مما يخنق العمالة والنمو الاقتصادي ويؤثر على قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للتخفيف من شدة الحالة الإنسانية، وتحسين الاقتصاد، ووقف عمليات الإغلاق الإسرائيلية المنهكة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009). ولا يمكن أن يُعاد الأمل لسكان غزة الذين طالت معاناتهم إلا بإيجاد حلول سياسية مستدامة.

75 - ومنذ التوقيع على إعلان الجزائر في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، لم تحرز الفصائل الفلسطينية أي تقدم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها فيه، بما في ذلك إجراء الانتخابات "في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان". وأشجع جميع الفصائل على تجاوز خلافاتها بالحوار، وأحثها على مضاعفة الجهود لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. وغزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك.

76 - وأذكر بالتجاهات الهامة التي توصل إليها المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ. وما زلت أحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في البيانين المشتركين الصادرين عقب ذينك الاجتماعين والامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تفاقم الحالة.

77 - وما زلت أشعر بقلق بالغ من الحالة المالية للأونروا وبرنامج الأغذية العالمي والسلطة الفلسطينية، التي تتعرض للخطر لتقديم الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، لملايين اللاجئين الفلسطينيين وللفلسطينيين الأكثر ضعفا في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة. فالانقطاع المتوقع عن تقديم المساعدات النقدية والغذائية لملايين اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من الأسر المعيشية الضعيفة

في غزة في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2023 لن يكون له عواقب إنسانية وخيمة فحسب، بل سيلحق المزيد من الضرر باقتصادٍ يعاني أصلاً من ضغوط شديدة، كما يُحتمل أن يقوض الاستقرار. وأكرر ندائي العاجل للدول الأعضاء إلى تزويد الأونروا بما تحتاجه من أموال لتنفيذ كامل الولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة. وأشجع أيضا الدول الأعضاء على مواصلة ما تدفعه من تمويل لبرنامج الأغذية العالمي أو زيادته، لضمان أن يتمكن هو أيضا من مواصلة تقديم المساعدة الحيوية على أرض الواقع.

78 - وفي الوقت ذاته، ما زلت أشعر بقلق بالغ من الحالة المالية للسلطة الفلسطينية، التي لا تزال متضعضعة جدا على الرغم من بعض الإصلاحات التي قامت بها السلطة. ومن الأهمية بمكان أن يتصدى المجتمع الدولي للتحديات المالية والمؤسسية الحادة التي تواجهها السلطة وأن يُعكس النمط الضار المتمثل في انخفاض الدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

79 - ولا تزال الديناميات السياسية والأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة تثير قلقا بالغا. فالاحتلال المتزايد للضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وارتفاع مستويات العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب، بل الأهم من ذلك، عدم وجود أفق سياسي، أمورٌ تقضي إلى التلاشي السريع للأمل لدى الفلسطينيين والإسرائيليين بأن حل النزاع أمر قابلٌ للتحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب هذه الديناميات تحولا جوهريا في التصورات، لا سيما لدى الشباب، حول سبل حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي في نهاية المطاف.

80 - وفي غياب عملية سياسية ذات مغزى، ما فتئت الأمم المتحدة وشركاؤها يبذلون جهودا مكثفة لتحسين الديناميات على أرض الواقع، مع تشجيع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تهيئة بيئة تقضي إلى العودة إلى المفاوضات. وقد واصل منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينيسلاند، إجراء مباحثات مع مجموعة من المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين والشركاء الإقليميين والدوليين لمعالجة الديناميات الخطيرة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة. ووفق الالتزامات المتعهد بها في العقبة وشرم الشيخ، أحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ البيانين المشتركين اللذين صدرا في أعقاب اجتماعي العقبة وشرم الشيخ.

81 - وفي اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أيار/مايو، شدد المنسق الخاص فينيسلاند على الحاجة إلى إحداث "تحول استراتيجي" وأشار إلى نهج الركائز الأربع لعكس المسار السلبي وصون السلطة الفلسطينية المبين في التقرير الذي قدمه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر 2022. وأكرر النداء الذي ورد في موجز الاجتماع الذي أعده رئيس لجنة الاتصال المخصصة، والذي دُعي فيه كلا الجانبين إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة بينهما والالتزام بوقف التصعيد والامتناع عن الخطوات التي تقوض المؤسسات الفلسطينية وإمكانية حل الدولتين، ودُعي أيضا فيه المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال دعم الأونروا.

82 - وقد كان التصعيد الأخير بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة، مرة أخرى، بمثابة رسالة تذكيرية مأساوية بأنه لا بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل القضايا الأساسية المسببة للنزاع. وأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي لن يفضي، وحده، إلى تحقيق سلام مستدام. ويجب على الإسرائيليين

والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع ككل أن يتخذوا خطوات تمكّن الطرفين من العودة إلى الانخراط في مسار سياسي مشروع. وإني باقٍ على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

83 - وأُعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص، لعمله المتميز في سياقٍ لا يزال حافلاً بالتحديات. وأشيد أيضاً بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف شاقة في خدمة المنظمة.